مـجلـــة بـدايـــات
EISSN: 2716-8905 Revue :Bidayat ISSN: 2676-198X
المجلد السادس (06) العدد الأول (01) جانفي 2024/ ص ص: 98-111

المصطلح اللساني من الفوضى المصطلحية إلى التوحيد المصطلحي

ـدراسة وصفية تحليلية ـ

The linguistictermfromterminological chaos to terminological unification
_Descriptive and analyticalstudy –

الدكتور: أمبارك بن مصطفى

المركز الجامعي الشريف بوشوشة– آفلو –

البريد الإلكتروني:e.benmostefa@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الإرسال:2024/01/04	تاريخ القبول:2024/01/13	تاريخ النشر:2024/01/22

ملخص البحث

إن الاهتمام بالمصطلح وقضاياه من أهم المباحث التي كانت ولازالت تشغل الدارسين والباحثين قديما وحديثا لما لها من دور في التأصيل للعلوم وضبط حدودها، وتحديد دلالاتها واستقرار مفاهيمها، ومنه أضحى ضبط المصطلح وتلافي اضطرابه وعدم استقراره، وسوء توظيفه واستعماله علما قائما بذاته يخضع لقواعد علمية وأسس موضوعيه.

ومع التطور الذي عرفته الدراسات اللسانية مطلع القرن العشرين عرف المصطلح اللساني ثراء مصطلحيا كبيرا تمخض عنه طرح إشكالات عديدة، لعل من أهمها فوضى المصطلحات والتوحيد المصطلحي، ونظرا لأهمية هذا الموضوع وقيمتة العلمية والفكرية على الصعيدين الحضاري واللساني ارتأينا أن نقف من خلال هذه الورقة البحثية على أسباب الفوضى المصطلحية وآليات التوحيد المصطلحي دراسة ووصفا وتحليلا من خلال تشخيص واقع المصطلح اللساني ووضعه وصناعته وسبل توحيده.

المصطلحية، المصطلح اللساني، الفوضى المصطلحية، التعدد المصطلحي.

Abstract:

The interest in the term and its issues are of the most important investigations thatwere and stilloccupyschoolars and researchers due to itssignificantrole in rooting and contolling sciences , derterminingitscannotations , and the stability of its concepts .Therefore ,controlling the term,avoidingitsdisturbance and instability as well as both: itsemployment and misusebecame a standing science thatissubject to scientificrules and objective basis .

With the development of linguisticstudiesat the beginning of the twentiethcentury, the linguistictermknew a greatterminologicalrichnessthatresulted in the introduction of manyproblems, perhaps the most important of whichis the chaos of terminology and terminological unification , and given the importance of thissubject and itsscientific and

المؤلف المرسل– البريد الالكتروني: بن مصطفى أمبارك e.benmostefa@cu-aflou.edu.dz

intellectual value at the cultural and linguisticlevels, wedecided to stand throughthisresearchpaper on the causes of terminological chaos and the mechanisms of terminological unification study, description and analysisthrough the diagnosis of the reality of the linguisticterm, itsstatus, industry and ways to unifyit.

إن العلوم تعرف بمصطلحاتها لذا أصبح لكل علم من العلوم منظومته الاصطلاحية والمفاهيمية التي تحتضنه ومن خلالها يكتسب شرعيته ويثبت وجوده، وأي خلل في هذه المنظومة تفقد العلم روحه وأصالته، إذ ليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية حتى غدت المعرفة العلمية هي المعرفة المصطلحية(عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، 2010م، ص 43.).

وإذا جئنا للحديث عن اللسانيات نجدها قد تبوأت مكانة كبيرة وحققت ازدهارا عظيما في ساحة البحث اللغوي الحديث والمعاصر بفضل صلابتها المنهجية، وثرائها المصطلحي، ومن هنا فإننا " إذا عالجنا المصطلح من منطق لساني نقدي رأينا كل مجموعة لغوية ترابطت لغويا فتحولت إلى مجموعة ثقافية حضارية فإنها تواجه على الدوام مدلولات جديدة عليها، إما بحكم استحداث الأشياء أو بحكم اكتشافها(عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، 2010م، ص 43.)

وهذا ما نرومه في اللسانيات العربية المعاصرة التي حفلت بكم هائل من المصطلحات، إضافة إلى ما تعانيه من تبعات مرتبطة بتعدد الاتجاهات واختلافها (محمد أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ط3، 2008م، ص 34) بحيث أننا " إذا نظرنا في التفكير المصطلحي في ميدان اللسانيات عرفنا إلى أي حد أمكن لهذا التفكير أن يطور العمل في هذا الميدان، وعرفنا مقدار ما أسهم به هذا التفكير، في تفسير الظواهر اللغوية الكثيرة التي تعج بها الساحة اللسانية(سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008م، ص 349.)

1/علم المصطلحية: La Terminologie

علم المصطلح من العلوم الحديثة التي ظهرت مع مطلع القرن العشرين إذ أخذ موقعه في الدرس الحديث باعتباره علما ذا بعد تطبيقي بعد الحرب العالمية الثانية، وتطور في السبعينات من القرن العشرين حتى أصبح من أظهر العلوم اللسانية، وأكثرها أهمية لارتباطه بالعلوم كلها أولا، ولكون التقدم الذي تفجرت به المعارف والعلوم، قد صحبه قدر هائل من المصطلحات التي لا بد لها من علم يضبط ايقاعاتها، وينظم التفكير المصطلحي، على النحو الذي ينضبط به التفكير العلمي في العلوم كلها.(سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، ص 341.)

فعلم المصطلح إذا من أحدث فروع علم اللغة التطبيقي يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها (محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، ص 19.). وهو " العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها."(علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط2 2019م، ص 307.) وهو أيضا العلم "الذي يبحث في التفكير المصطلحي بعامة، يبحث في خصائص هذا التفكير، وفي طرق بناء المصطلح وصوره، ومشكلاته، والمعايير النفسية، وتوحيد المصطلحات." (سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، ص 341.)

وقد عرفه فوستر بأنه " العلم الذي يحكم نظام المعجم المختص بعلم من العلوم، وحدد سمات علم المصطلح بخمس هي:

1/ يبحث علم المصطلح في المفاهيم للوصول إلى المصطلحات التي تعبر عنها.

2/ ينتهج علم المصطلح منهجا وصفيا.

3/ يهدف علم المصطلح إلى التخطيط اللغوي، ويؤمن بالتقييس والتنميط.

4/ علم المصطلح علم بين اللغات.

5/ يختص علم المصطلح غالبا باللغة المكتوبة.(علي القاسمي، علم المصطلح، ص 309.)

وقد مرت المصطلحية في نشأتها وتطورها على حسب كابري تيرازا بثلاثة مسارات هي:

1- مسار لساني مصطلحي نشأ في مدارس أوروبا الوسطى والشرقية ويعتمد على تقييس المفاهيم وتسمية المصطلحات بهدف التواصل المهني الدقيق.

2- مسار الترجمة الذي اعتمدته المنظمات الدولية المتعددة اللغات وكذلك الدول الثنائية اللسان ومتعددته، ويهدف إلى ضبط المتقابلات المصطلحية التي يحتاجها المترجم.

2- مسار تقييسي وتأسيسي يرتكز على المصطلحية بهدف تهيئة اللغة وجعلها مناسبة للتطور العلمي والمهني وملائمة للتواصل المهني في شتى المجالات بما في ذلك المجالات التكنولوجية الدقيقة التي تعتمد على التوليد المصطلحي(خليفة ميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، ط1، 2013م، ص 16)

فعلم المصطلح لم يكن وليد لحظة واحدة، وإنما مر بأطوار ومراحل مختلفة أسهمت فيها جهود علماء وباحثين تعددت جنسياتهم واختلفت آراؤهم وأفكارهم، إلا أن القاسم المشترك الذي يجمعهم هو وضع قواعد

وأصول عالمية تحكم المصطلح وتعالج قضاياه، وعلى الرغم من هذه الإسهامات إلا أن علم المصطلح مازال في تطور مستمر ولم يستقر إلى يومنا هذا.

2/آليات وضع المصطلح:طرق وضع المصطلح عموما لا تخرج عن هذه الأطر الثلاثة:

1/ الترجمة: وتتم بواسطة المعاجم المختصة.

2/ الوضع أو التوليد ويحصل عادة بالاشتقاق أو المجاز.

3/ الاقتراض اللغوي، ويحصل عن طريق التعريب أو عن طريق الدخيل (عز الدين البوشيخي، قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، معهد الدراسات المصطلحية، فاس، ج1، ص 104).

3/المصطلح اللساني: المفهوم والنشأة

أ/ مفهومه:

يقصد بالمصطلح باللساني مجموع المصطلحات التي تعبر عن المفاهيم والأنساق المعرفية التي تشكلت داخل حقل اللسانيات، وأصبحت جزءا من هذا الحقل تعبر عن مضامينه واتجاهاته ونظرياته، ولذا فإن المصطلح اللساني " وإن كان يشير إلى هوية المصطلح باعتباره تقييدا له بكونه لسانيا، يمكن أن يكون مظلة بحثية تضم تحت جناحها أعمالا علمية تبحث في المصطلحات اللسانية لا في المصطلح بعامة"(سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، ص 341.).

فالمصطلح اللساني إذا نسق يعبر عن مفهوم وتصور لساني، وهو أفضل وسيلة للتواصل المعرفي بين اللسانيين.

ب/نشأته:

ارتبطت نشأة المصطلح اللساني بنشأة اللسانيات الحديثة مطلع القرن العشرين مع اللساني السويسري فردناند دي سوسير، والتي عرفت توجها جديدا في البحث تميز عن الدراسات السابقة منهجا وموضوعا ومصطلحا، إذ كان لها أثر واضح فيما بعد في الكتابات اللسانية التي قدمها الباحثون العرب والتي عرفت زخما مصطلحيا كبيرا، ويمكن أن نحدد هذه الكتابات بمرحلتين:

الأولى:/ كانت مع صدور كتاب الدكتور علي عبدالواحد وافي في كتابه (علم اللغة) من مطلع الأربعينيات إلى بدء عقد السبعينيات.

الثانية:/ بدأت مع السنوات الأولى من السبعينات ولا تزال مستمرة إلى يومنا هذا، وهذا المرحلة هي التي صار معها ما يعرف بأزمة المصطلح اللساني (محمد أحمد قدور، مبادئ اللسانيات ص 37).

حيث عرفت هاتين المرحلتين ميلاد ما يسمى بالمصطلح اللساني الذي لا يمكن فهم اللسانيات الحديثة واتجاهاتها ونظرياتها إلا من خلاله، فظهرت مصطلحات جديدة زخرت بها كتب اللسانيين العرب المحدثين أمثال ابراهيم مصطفى، وكمال بشر، وتمام حسان، وعبد الرحمان الحاج صالح... وعلى الرغم من القيمة العلمية والفكرية لهذه الكتابات إلا أنها أصيبت بداء عضال نخر جسدها وهو الفوضى المصطلحية أو ما يسمى بأزمة المصطلح اللساني.

وهذا ما عبر عنه الأستاذ عبدالصبور شاهين بقوله " ومن المسلم به في محيط الدراسات اللغوية العربية أن مشكلتها مشكلة مصطلحات، فمازال أساتذة علم اللغة الحديث من العرب يحاولون أن يضعوا ترجمات ومقابلات لما يصادفون من مصطلحات غربية نتجت من اختلاف التقسيمات أو تصحيح المدلولات ." (هنري فليش، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تقديم وتعريب: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، 1966، ص 20.)

وقد شخص عبد السلام المسدي الواقع الذي يعيشه المصطلح اللساني الحديث والمعاصر وأرجعه إلى " اختلاف الينابيع التي ينهل منها علماء العرب اليوم بين لاتيني وسكسوني وجرماني وسلافي، وطبيعة الجدة (المتجددة) التي تكسو المعرفة اللسانية المعاصرة، وتراكب الأدوات التعريفية والمفردات الاصطلاحية مما يقتضيه تزاوج مادة العلم وموضوعه في شيء واحد هو الظاهرة اللغوية، ثم طفرة الوضع المفهومي وما ينشأ عنه من توليد مطرد للمصطلح الفني بحسب توالي المدارس اللسانية وتكاثر المناهج التي يتوسل بها كل حزب من المنتصرين للنظرية الواحدة أحيانا؛ كل ذلك قد تضافر فعقد واقع المصطلح اللساني العربي فجعله إلى الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتماثل."(عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، ص 55).

ولعل هذا ما جعل من مسألة المصطلح قضية مركزية في الدراسات اللسانية الحديثة بذلت فيها جهود كبيرة من قبل الأفراد والمؤسسات إلا أنها لم تتجسد على الواقع، بل مازال وضع المصطلح يزداد تعقيدا من يوم لآخر.

4/الفوضى المصطلحية:

ويقصد بالفوضى المصطلحية ذلك الاضطراب الحاصل في استعمال المصطلح وتوظيفه نتيجة تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد أو تعدد الدلالات والمفاهيم للمصطلح الواحد، وتداخل المصطلحات فيما بينها، ومنه كان لزاما على الباحثين في ميدان المصطلح وخاصة المشتغلين على حقل اللسانيات الوقوف على هذه الظاهرة وتشخيصها وتحديدها والبحث عن الأسباب التي أدت إلى وجودها، ومن ثم وضع الحلول الملائمة لها.

ولعل هذا ما عكفت عليه الدراسات المصطلحية الحديثة، وبما أننا سنتحدث عن المصطلح اللساني، يمكن أن يكون السؤال الآتي مدخلا لمعالجة هذه الظاهرة، ألا يعد التعدد المصطلحي اللساني ظاهرة صحية تدل على حركية اللغة ومرونتها، وتطور البحث اللساني وفعاليته.؟

نعم يمكن الإجابة عن هذا السؤال بالقول إن ظاهرة التعدد في المصطلح اللساني ظاهرة إيجابية ولكن التجوز والاتساع فيها أدى إلى تضخم في الجهاز المصطلحي للسانيات عددا ونوعا مما خلق إشكالات عديدة، وتمخض عنه نتائج عكسية وسلبية لم تقف آثارها في نطاق الجهاز المفاهيمي للسانيات بل تعدى ذلك إلى جوانب كثيرة منها تلقي اللسانيات في الدرس العربي الحديث والمعاصر، وتدريسها في المعاهد والجامعات. ومنه كان لزاما علينا الوقوف على الأسباب التي كانت وراء وجود هذه الظاهرة وتحديدها لتكون منطلقا لمعالجتها والبحث عن الحلول اللائمة لها.

لقد تحدث المختصون في ميدان المصطلحية عن الأسباب التي أدت إلى الفوضى المصطلحية وهي كثيرة ومتعددة منها ما يتعلق بالمصطلح ذاته وأبعاده الثقافية والمعرفية، ومنها ما يرتبط بعلم اللسانيات واتجاهاته، ومنها يرتبط بواضعي المصطلحات أنفسهم، إلا أننا سنحاول فيما يأتي أن نقف على أهم الأسباب التي أدت إلى هذه المعضلة في الدرس اللساني الحديث والمعاصر:

– الترجمة الفردية وغياب الترجمة الجماعية المتخصصة:

تعد الترجمة من أهم أسباب الفوضى المصطلحية فعلى الرغم من أهميتها في المثاقفة ونقل العلوم والمعارف اللسانية إلا أنه قد كان لها انعكاسات سلبية على الصعيد المصطلحي إذ سار المترجمون في النقل على طرق مختلفة وأساليب متعددة خالفوا فيها بعضهم لأسباب مختلفة منها التعصب، والتأثر بلغة الآخر وثقافته (ينظر: محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998م، 382).

ولعل أهم ما ميز هذه الترجمات هو الترجمة الفردية التي يقوم الأفراد بها سواء كانوا متخصصين في العلوم المترجم لها أم غير متخصصين، وهذا هو النوع الغالب في الترجمات العربية الحديثة والمعاصرة، وهي ترجمات بعيدة عن الفهم الحقيقي لشروط تأسيس المفاهيم الغربية في أصولها المعرفية والمتصورية، وهو ما خلق ترجمات خاطئة شوهت صورة المصطلح اللساني العربي (ينظر: خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 18.). وأول مصطلح يطالعنا هو مصطلح اللسانيات Languistique الذي ذكر له عبد السلام المسدي ثلاثة وعشرين مقابلا منها: اللانغويستيك، فقه اللغة، علم اللغة، علم اللغة العام، علم اللغة الحديث، الألسنية، الألسنيات...(عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات ص 72.) وأيضا مصطلح لسانيات النص

Languistiquetext الذي نجد من مقابلاته (علم النص، علم اللغة النصي، نحو النص، علم قواعد النص).

ومثال ذلك أيضا مصطلح phonology الذي استعمل بعض المشارقة مقابلا له مصطلح (علم الأصوات الوظيفي)، وهو مصطلح مقصور للدلالة على اهتمام واحد من جملة اهتمامات بهذا العلم، وبعض المغاربة استعمل مصطلح (الصواتة) وهو مصطلح أعم وأشمل إلا أنه أقل استعمالا وانتشارا (وليد محمد السراقبي، فوضى المصطلح اللساني، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 83، الجزء 02، ص 390.)

ولذا مثلت الترجمات المختلفة للمصطلح اللساني " عائقا ابستيمولوجيا أمام تأسيس المفهوم الواحد بين اللسانيين العرب والمؤسسات الجامعية، فنجد المفهوم نفسه موزعا مشرقا ومغربا بطرق مختلفة لا تتصل بمصادر المصطلح في أصله الغربي." (خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص80.)

وهذا الذي أكد عليه عبد العزيز حمودة حينما ذهب إلى أننا نرتكب خطأ لا يغتفر عندما ننقل المصطلح الغربي، وهو مصطلح فلسفي بالدرجة الأولى بكل عوالقه المعرفية إلى ثقافة أخرى دون إدراك للاختلاف بينهما (عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية، عالم المعرفة، 2001، ص 09.)

– التنازع بين المصطلح التراثي والمصطلح المستحدث:

كثير ما يُلجأ إلى وضع مصطلحات تراثية ويتم الباسها متصورات ومفاهيم مستحدثه فيتوارى هذا المفهوم المستحدث خلف هذا المصطلح التراثي فيدل على غير التصور الذي أريد له "وقد اعتمد في وضع المصطلح منهجية تبعد المصطلح القديم في مقابل المصطلح الداخل بحجة أن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السواء، ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفا"(خالد بن عبدالله كريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، جامعة الملك سعود، الرياض، مجلة التواصل، العدد 25، مارس 2010، ص 39). ومثال ذلك مصطلح philologie الذي تمت ترجمته بمصطلح (فقه اللغة) استنادا إلى معنى المصطلح الأجنبي حرفيا، دون الانتباه إلى أن مصطلح (فقه اللغة) استعمل عند العرب في القرن الرابع الهجري، فأدى ذلك إلى حدوث خلط بين دلالة الفيلولوجيا وفقه اللغة (محمد أحمد قدور، مبادئ اللسانيات ص 56-37). بل هنالك من جعله مكافئا لمصطلح اللسانيات، وهذا ما فعله محمد الأنطاكي في كتابه (الوجيز في فقه اللغة)(ينظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 59).

وقد أشار الأستاذ إبراهيم عبد الله إلى سببين فيما يخص هذه القضية : الأول مرتبط بالأصالة حيث يُلبس المصطلح القديم دلالة جديدة، ويؤخذ من حقل إلى حقل آخر دون مراعاة للخصائص الثقافية التي اكتسبها في حقله الأصل مما يغذي المصطلح بمفاهيم غريبة عن السياق الذي أريد له، والثاني مرتبط بالمعاصرة: ويتمثل في نقل المصطلح من ثقافة أجنبية إلى الثقافة العربية دون مراعاة لخصائصه في بيئته الأصلية التي نشأ وتشكل فيها (عبد الله ابراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، منشورات الاختلاف، الرباط، ط1، 2010م،ص 130-131).

ومنه وجب التأكيد على قيمة المصطلح العربي التراثي وجعله أولوية في صناعة المصطلح الحديث لأن العربية قادرة على الوفاء بالحاجات التعبيرية للمجتمع العربي كما أن المصطلح" المستمد من التراث، أو ذلك المسكوك بالوسائل المتاحة ... يجب أن يكون الهدف الأسمى لوضع المصطلح العربي." (وليد محمد السراقبي، فوضى المصطلح اللساني، ص 392.) لأنه من غير المعقول أن تكون التصورات ليست من وضع العرب، والمصطلح ليس من لغة العرب.

– عدم التقيد بمنهجية واضحة ومحددة في وضع المصطلح:

صناعة المصطلح اللساني في العالم العربي تفتقد الرؤية المنهجية الواضحة وتبتعد كثيرا عن الأسس العلمية في وضع المصطلحات، إذ أن " وضع المصطلح اتسم بالطابع العفوي، كما أنه لا يقوم على منهجية دقيقة، ولا يكترث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي؛ مما نتج عنه الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح وعدم تنسيق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية" (خالد بن عبدالله كريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، ص 35). وأصبح المصطلح إشكالية معقدة ومركبة تتعلق بأصول المصطلح، ومصادره، ومفاهيمه، وممارساته، وإجراءاته وتطوراته (ينظر: محمد أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 50-58.).

وإذا كان التفكير المصطلحي عند العرب القدامى قد استلزم طرقا معينة ووسائل محددة واستطاع بفضلها أن يواكب الحضارة العربية في أزهى عصورها، فإن لهذه الوسائل في عصرنا الحاضر وضع خاص إذ رغم أهميتها في توليد المصطلحات وعنى اللغة بعدد كبير من المفاهيم والتصورات، فقد أدى ذلك إلى ترادف كبير في المصطلحات، نتيجة لتعدد الوسائل المعتمدة كالترجمة، والوضع أو التوليد، والاقتراض اللغوي، فنجد مصطلحات يجتمع فيها الدخيل مع المعرب مثلا، وأخرى تفتقر لأدنى شروط وضع المصطلح، وقد أدى هذا ارهاق الدرس اللساني، وبعثرة الجهود المبذولة لتطويره وتوحيد مفاهيمه (ينظر: محمد أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 50-58).

– التباين المعرفي والثقافي بين الباحثين العرب:

يعد التباين المعرفي والثقافي بين الباحثين العرب وتعدد مصادر تكوينهم من أسباب الفوضى المصطلحية إذ " يمارس المصطلح دورا أساسيا في تكوين المعرفة، وفي الوقت نفسه، فإن حقل المعرفة الذي يتشكل فيه المصطلح يوجه مفهومه، ويحدد دلالته، ذلك أن المفهوم الذي ينطوي عليه شكل المصطلح يتعدد تبعا لتعدد حقول المعرفة من جهة، وتبعا للأثر التاريخي الذي يتطور في ضوئه ذلك الحقل" (عبد الله ابراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، ص 129.)

ولعل هذا قد ارتبط أساسا بتنوع مصادر التكوين العلمي والمعرفي لدى الباحثين العرب في الثقافة العربية، فهناك منهلين أساسيين لهذه الثقافة يتمثلان في الثقافتين (الانجليزية والفرنسية)، التي يعد الماضي الاستعماري سببا مباشرا لهما، وهذا ما نجده ماثلا في اختلاف المصطلح بين دول المشرق والمغرب العربي لأن " الحمولة الثقافية تبقى حاضرة في المصطلح "(خالد بن عبدالله كريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، ص 37).

وهنا يمكن أن نتحدث عن الثنائية اللغوية التي تقع حينما يكون المجتمع يتداول لغتين مختلفتين (سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، ص 365). ومن هنا وجب الوقوف على دلالة المصطلح في بيئته التي نشأ فيها وتتبع مصادر تكوينه.

وأما الأستاذ أحمد قدور فيرد مشكلات المصطلح اللساني إلى وجهتين:

الأولى عامة: تتمثل في تحكم الوضع الفردي والاجتهادي في وضع المصطلح، وعدم الاتفاق على منهجية محددة حين وضع المصطلح مع كثرة الاقتراحات المتداولة في هذا الصدد، وغياب فعالية جهات التنسيق العربية كمكتب تنسيق التعريب ومجامع اللغة العربية مع ما تبذله من جهود وتكابده من صعوبات، وتعدد مصادر العلوم المقترضة ولغاتها الأصلية، وصعوبة نشر المصطلح في أقطار العروبة بسبب التجزئة والقيود المفروضة على التبادل العلمي والثقافي.

وأما الوجهة الخاصة: فتتجلى فيما يخص المصطلح اللساني وحده، فمن ذلك كثرة المصطلحات المتداولة، واضطراب دلالاتها بسبب الترخص في استعمالها وعدم مراعاة حدودها العلمية، واتساع الدلالات العلمية والثقافية التي تنتمي إليها المصطلحات اللسانية، وغموض الكثير من المصطلحات في مصادرها الأصلية بسبب جدة هذا العلم لدى الأجانب أنفسهم، ومعاناتهم من اتساع مجالاته وتعدد مدارسه، وحداثة الكثير من المصطلحات اللسانية ولا سيما في المجالات التطبيقية واتصالها بالعلوم الفيزيائية والطبية والطبيعية (أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد81، الجزء 4، ص 07-08).

واجمالا لما سبق يمكن القول أن مشكلة الفوضى المصطلحية في الدرس اللساني ليست مسألة تعدد في استعمال المصطلح، بل هي أيضا فوضى في فهم مداليل هذه المصطلحات وقطيعة علمية وثقافية بين مشرق الوطن العربي ومغربه (ينظر: وليد محمد السراقبي، فوضى المصطلح اللساني، ص 390).

5/توحيد المصطلحات:

إن الحقيقة التي تكاد تجمع عليها جل الدراسات التي اشتغلت على المصطلح وقضاياه أن لا سبيل للخروج من هذه الأزمة التي يعيشها المصطلح اللساني إلا من خلال العمل على توحيد المصطلحات وضبطها وفق منهجية تكون واعية بأهمية المصطلح في التواصل اللساني بين اللغات، ودوره في تقدم البحث اللساني وتلقيه في الأوساط العلمية العربية.

كما يمكن التأكيد أيضا على أن كل الدراسات قد أشارت إلى مكمن الداء ووصفت الدواء، إلا أن ما قدم كان تنظيرا لا تطبيقا على الواقع اللساني وبقيت هذه الحلول حبرا على ورق، ولم تجسد على أرض الواقع، فهي مازالت تحتاج إلى التنسيق والاتفاق والتنظيم، وتشجيع العمل الجماعي وذلك بدفع المؤسسات المسؤولة إلى تبني مهمة توحيد المصطلح كالمجامع والمؤسسات البحثية.

لأن المصطلح اللساني مازال " يفتقد إلى معاجم لسانية تقدم شروحا وتعريفات للمصطلحات اللسانية وما يقابلها باللغة الأجنبية، وهذا ما يجعلها أقل فائدة خاصة وأن حقل اللسانيات في تطور مستمر، وبالتالي فالمشكل وأزمته تتعلق بالسباق الزمني التكنولوجي، ذلك أننا لازلنا نبحث للمقابل الأجنبي عن مصطلح لساني عربي يقابله، وفي وقت أصبحت فيه التطورات اللسانية الغربية تسير على نفس وتيرة التطورات التكنولوجية." (علي بوشاقور، إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، ص 11.)

ويمكن أن نصف الجهود التي بذلت في معالجة قضايا المصطلح اللساني وسبل توحيده إلى نوعين:

أ/ الجهود الفردية: وتتمثل في الجهود التي بذلها بعض الباحثين العرب المحدثين حاولوا من خلالها تقديم بعض الحلول للخروج من هذه الأزمة المصطلحية التي يعيشها الدرس اللساني، من ذلك ما قدمه على القاسمي، والفاسي الفهري، وعبد السلام المسدي...

ب/ الجهود الجماعية: وقد تبنتها المؤسسات والجهات الرسمية كالمجامع اللغوية والمؤسسات البحثية والمراكز العلمية كمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، واتحاد المجامع العربية ...

ويرى مازن الوعر أننا إذا أردنا للمصطلح اللساني أن يكون ويتطور في الثقافة العربية فإنه لابد من تحقيق شرطين اثنين :

الأول: لابد من اللحاق بركب التطور العلمي والتكنولوجي اللساني الغربي ولابد من ترجمة كل ما يستجد في هذا الأمر ترجمة دقيقة أمينة ثم لابد من التخصص في هذا العلم ولابد من ايفاد الباحثين ليتخصصوا به.

الثاني: لابد من وضع بعض الأسس البسيطة والسهلة لإنشاء مادة لسانية حديثة في كليات الجامعة تكون نواة لإنشاء أقسام لسانية قائمة بذاتها تتبع هذه الجامعات (مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1988م، ص 423-424).

وقد ذهب المسيري إلى أنه يجب أن ندرس المصطلح الغربي في سياقه الأصلي دراسة جيدة، ومعرفة مدلولاته، ومن ثم تأتي مرحلة توليد المصطلح من المعجم العربي، والذي سيكون بدوره ليس ترجمة حرفية، وإنما يصف ويعبر ويفسر ما نرى نحن، متجاوزين بذلك تسميات الآخر وادعاءاته، وهذا لا يعني بالضرورة انغلاقا على الذات وإنما انفتاحا حقيقيا على الآخر بدلا من الخضوع له تماما أو رفضه رفضا تاما (ينظر: سعيد شبار، المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2000م، ص 102).

لأن المصطلح" يبتكر فيوضع ويبث ثم يقذف به في حلبة الاستعمال فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمحى، وقد يدلى بمصطلحين أو أكثر لمتصور واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في سوق الرواج، ثم يحكم الاستعمال للأقوى ويتوارى الأضعف."(عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات ص 54).

ولذا فإن كثرة المصطلحات المتداولة وتشعبها نتيجة تعدد مصادرها وطرق وضعها، واختلاف الباحثين والجامعيين في توظيفها في الخطاب البيداغوجي، ناهيك عن غياب سياسة تربوية عامة تجعل ضمن أهدافها ضبط منهجية المصطلح وتوحيده صعب فهم مادة اللسانيات وتلقيها لدي الباحثين والدارسين (نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009م،ص 03).

وعليه وجب أن نتعامل مع المصطلح في بعده التواصلي الحضاري، وأن ننظر إلى قضية التوحيد المصطلحي باعتبارها مؤسسة في نطاق البحث العلمي وليس مجرد نقل من لغة إلى أخرى.(عز الدين البوشيخي، قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، ص 107).

لأنالمشكلات المصطلحية تنتج حينما لا يؤدي المصطلح المقترح وظيفته في التواصل بين العلماء في داخل التخصص(محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، ص 227).

فعملية توحيد المصطلح ليست بالعملية اليسيرة فهي تتطلب جهودا كبيرة تكون واعية بأهمية المصطلح وتدريسه وتطويره في البلدان العربية لمواجهة المستقبل ومواكبة ركب الحضارة، والعمل على تضييق شقة الخلاف بين

المصطلحات وتوحيدها، وذلك من خلال إعداد جيل من الاختصاصيين المتمرسين بمنهجية وضع المصطلحات من الذين تتوفر فيهم الإمكانات والكفاءات العلمية واللغوية والفنية (ينظر: محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 462).

ومن أهم الحلول التي يمكن الاعتماد عليها والاستثمار فيها فيما يتعلق بتوحيد المصطلح اللغة العربية في حد ذاتها بعدها "أهم مظهر من مظاهر استقلال الشخصية القومية لأية مجموعة من البشر، والعربية هي المقوم الرئيسي للوجود العربي، وأقوى الروابط التي تجمع بين الأقطار العربية، والدعامة الوطيدة التي يعتمد عليها العرب في الوحدة التي يسعون إليها." (حسين نصار، دراسات لغوية، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1981م، ص 13).

لذا وجب أن يستغل رابط اللغة في توحيد المصطلح، لأنه لا يعقل لأمة لها لسان واحد أن تتعدد مصطلحاتها وتختلف استعمالاتها.

وعليه يمكننا القول أن الجهود المبذولة في سبيل توحيد المصطلح سواء كانت فردية كالتي تمثلت في اسهامات بعض اللسانيين أمثال المسدي والفاسي الفهري، أو الجماعية والمؤسساتية كالتي قام بها اتحاد المجامع العربية، ومكتب تنسيق التعريب، على الرغم من أهميتها ودورها في عملية التعريب، وانشاء معاجم وقوائم للمصطلحات اللسانية، وتنسيق جهود توحيد المصطلح إلا أنها تبقى غير كافية.

بل لابد من تكاتف الجهود وتضافرها ووجود رؤية واعية بأهمية المصطلح في البناء الحضاري والتطوير التكنولوجي، وإرادة سياسية قوية تكون لها القدرة على فرض وتطبيق ما تقترحه النخب العالمة في المؤسسات الحكومية العربية، كما لا ننسى دور الإعلام والصحافة في تسويق المصطلحات والمساهمة في انتشارها، لأن قضية المصطلح ليست قضية أفراد أو مؤسسات بل قضية هي قومية مجتمعية.

توصيات:

– العمل على إنشاء المركز العربي للترجمة يشرف عليه باحثون ومتخصصون عرب في مختلف العلوم والمعارف تحت اشراف الجامعة العربية، توكل إليه مهمة الترجمة ووضع المصطلحات، وتكون له سلطة مطلقة في وضع المصطلح وفرضه وتسويقه، ولا يمكن لأي عمل فردي أن يسوق إلا بعد مباركته والمصادقة عليه من طرف هذه الهيأة.

– توحيد الأسس العلمية والمنهجية لوضع المصطلحات وتكوين باحثين ومختصين في ميدان علم المصطلح مهمتهم توليد المصطلحات ووضعها تحت اشراف الجامعة العربية.

– العمل على التنسيق بين هذه المؤسسات لتضافر الجهود في سبيل توحيد المصطلح من خلال وضع بنك عربي للمصطلحات في شقين أحدهما ورقي والآخر رقمي ليصبح مرجعا للمؤسسات والدوائر الحكومية العربية.

– العمل على تشجيع البحث في مجال علم المصطلح من خلال فتح التخصصات في هذا الميدان، والعمل على توحيد المقررات الجامعية في كل الجامعات العربية للمساهمة في فرض المصطلحات وتسويقها.

– يجب أن تكون مسألة توحيد المصطلح مسألة قومية تحتاج لإرادة سياسية قوية تسهم في فرض المصطلحات واستعمالها بقوة القانون من خلال سن المراسيم والتشريعات العربية.

– العمل على استثمار الوسائط التكنولوجية الحديثة والرقمنة في توحيد المصطلح، والتي تسهم بصورة كبيرة في نجاح هذه العملية.

المصادر والمراجع:

– هنري فليش، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تقديم وتعريب: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، 1966م.

– حسين نصار، دراسات لغوية، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1981م.

– مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1988م.

– محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب.

– محمد أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ط3، 2008م.

– محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998م.

– نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009م.

– سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008م.

– سعيد شبار، المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2000م.

– عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية، عالم المعرفة، 2001م.

– عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب.

– عبد الله ابراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، منشورات الاختلاف، الرباط، ط1، 2010م.

–علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط2 2019م.

- خليفة ميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، ط1، 2013م.

- وليد محمد السراقبي، فوضى المصطلح اللساني، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 83، الجزء 02.

- محمد أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد81، الجزء 4.

- خالد بن عبدالله كريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، جامعة الملك سعود، الرياض، مجلة التواصل، العدد 25، مارس 2010م.